

المنهج الافتراضي في الدرس الصرف

الباحثة: أ.م. رجاء عجيل إبراهيم الحسناوي
كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية

الخلاصة

ثمة مجموعة من المبادئ العقلية يمكن استثمارها في الدرس الصرفي بحكم التصاق هذه المبادئ بنظرية المعرفة مما يولد تبعاً لهذا مجموعة من المفاهيم يقود التأمل فيها إلى وجود ألفة فيما بينها واللغة بعد أن يتم ربط صور التمثيل بأحداث الكلام المادية وباعتماد ما يمتلكه اللغوي من حقّ في اقتراح الفرضيات المبنية على الوضوح والدقة يقود التوجه نحوها إلى تأثيرات تجريبية تخصّ تلك التعبيرات. إنّ هذا المستوى في التعامل مع اللغة بما يمتلكه من امتداد وبما يمتاز به من بيان تفسيري يؤلف بؤرة الافتراض في وعينا للغة وطريقة تمثيلنا للأشياء عبرها بما يشي إلى القول بأنّ هذا تفسير معقول لسبب ارتباط المبادئ العقلية بالظواهر اللغوية من حيث إنّ الافتراض استعداد فطري أو قل هو وظيفة ينجم عنها تحويل الموجود ذهنياً إلى موجود فعلاً فيضحى المنهج الافتراضي قرين وجود اللغة الافتراضية في ذهن الذات الإنسانية بوصفه قائماً على مقدمات يسلم بها العقل تسليماً تاماً من حيث أنّ مألّ امر الافتراض عائد إلى المبادئ المعرفية التفسيرية ووجودها على أنّها قدرات طبيعية للإنسان يعدّها لأن تكون مصادر طبيعية للافتراض الصرفي حينما يتمّ التنبؤ بما يتزامن مع القدرة الفطرية لدى الإنسان وهو أمر جعل من البنية الافتراضية في مسائل التمارين أمراً مقبولاً ومسوغاً بل منتجاً لخطوط منهجية يعزّز وجود المعنى. وعليه يكون الافتراض منطقة وسطى بين بنية عقلية للغة فسّرت قدرة الذات الإنسانية وهيئة لغوية نتجت عن هذه الذات فيترتب على ذلك نتيجة مفادها إنّ ظاهرة الإمكان والاحتمال إنّما هي مظاهر تفسيرية تقاس بالأصل المسبق المفترض قد تصطبغ بصبغة مظاهر الحياة إذا ما قيست بالواقع.

Abstract

There is a set of principles mental can be invested in the lesson morphological virtue of adhesion of these principles, theory of knowledge, which generates according to this set of concepts leads meditation in which the presence of familiarity with each other and language after being linked Photos representation of the events of speech material and the adoption of what is owned language of the right to propose hypotheses based on the clarity and precision orientation towards it leads to the effects of experimental belong to those terms. This level in dealing with the language, including attributes of the extension and including Inmazbeh of the explanatory statement constitutes the focus of the assumption in our consciousness of the language and the way our representation of things through, including Yeshe to say that this is a reasonable explanation for why link the principles of mental phenomena of language in that assumption ready fungal Oql Hozifah resultant conversion located a mind to

really exists Fadhy curriculum default assigned a default language in the mind of the human self as based on introductions delivers Bhaalakl fully acknowledges in terms of the money order assumption return to the principles of cognitive explanatory and its presence as the capacity of a normal human being Aadhalon sources are natural to assume morphological when they are prediction, coinciding with the innate ability of the human, which is made of virtual infrastructure in matters of exercise is acceptable and justified, but the product lines methodology enhances the presence of meaning. Accordingly, the assumption middle ground between the structure of the mentality of the language interpreted by the ability of the human self and body language resulted from this self on the conclusion that the phenomenon possible and the probability it is a manifestation of explanatory measured originally pre-supposed to have imbued dye aspects of life as measured by reality.

الافتراض والمنهج :

قبل البدء لابد من الوقوف على مسألة مهمة ، وهي تفسير (المنهج) و(الافتراض)، إذ يتوجب تعريف كل واحد منهما سعياً لإثبات تأسيس لهما يمكننا بعده أن نقول إن للافتراض منهجاً عبر عرض أمثلة يتبين من خلالها تطابق تعريف المنهج مع ما قاموا به – أعني اللغويين- من عمل .

فالمنهج لغة : من (نَهَجَ) ، ومنه طريق (نَهَجَ) أي: بيّن واضح (١) أمّا تعريفه اصطلاحاً، فهو: ((خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة)) (٢) . أو هو : ((مجموع الخطوات العلمية التي يسلكها الدارس للوصول إلى حقيقة معينة)) (٣) .

وقيل فيه : ((هو الخيط الذي يتّخذه مؤلّف معين ليسلك فيه موضوعات تفكيره أو دراسته . ويُراد بكلمة المنهج

عملياً الخطة التي اتبعها مؤلّف الكتاب في علاج المشكلة التي اختارها موضوعاً له وقيامها على أساس من المنطق أو من الاستقراء أو منهما معاً، كما يُراد بها النظام الذي سلكه في علاج جزيئات الدراسة ، من حيث استعمال المادة وتقديم المناقشة أو تأخيرها وإبداء الرأي الشخصي وتقييم آراء الآخرين وإصدار حكم نهائي أو تعليق الموقف من باب التحفّظ والحيطّة)) (٤)

أمّا الافتراض ، فهو لغة مأخوذ من (فرض) وفرضت الشيء إذا أوجبته ، وفرضَ بينَ وسنَّ والفرض القراءة (٥) . وقد اتّضح مبدئياً خيط التلازم الأول بين المنهج والافتراض فإنّ كليهما يدلّ على (التبيين) .

أمّا الافتراض اصطلاحاً، فلم أقف على تعريف محدّد له ضمن الكتب الخاصة بالصرف أو النحو، فقد تشيع الكلمة في وسط ما ويكثر تداولها بشكل واسع مما يوهم أنّ تعريفها سهل يسير،

(١) ينظر لسان العرب : مادة (نهج)

(٢) مناهج البحث العلمي : ٧ وينظر منهج البحث

الأدبي : ١٩ .

(٣) منهج البحث الأدبي عند العرب : ٥

(٤) مناهج التأليف النحوي : ٨٥

(٥) ينظر لسان العرب : مادة (فرض)

حتى إذا حاولت الوقوف على حدها وأردت بيان ماهيتها بدا الأمر غير ميسور. ومن هنا فإنّ (الافتراض) لا تكاد تجد له تعريفاً صريحاً بماهيته عند اللغويين، بل كلّ ما في الأمر أنّ علماء العربية يستدلون به ويشيرون إلى دلالاته من غير تحديد صريح لمعناه النظري . لكنّ علماء النفس المعرفي ينظرون إليه على أنّه :-

الانشغال في نشاط معرفي لحلّ المشكلات من خلال استعمال اللغة باعتبارها أداة من وظائفها توصيل الأفكار أو تواصلها ، وهذا المفهوم يمكن القول عنه إنّهُ تحليل افتراضي، وهو يُمثّل ذاكرة الجمل المركبة بلغة الذاكرة الخاصة بالوحدات الخيرية المجردة البسيطة^(١).

ومن هنا يتضح لنا الخيط الآخر من هذا التمازج بين الافتراض والمنهج . إذ الافتراض هو الانشغال في نشاط معرفي لحلّ المشكلات، والمنهج هو الخطة المتبعة في علاج المشكلة فكلاهما يعمد إلى التحليل. ولم يبق بعد هذا إلاّ التعريف بالافتراض الصرفي .

إذ هو في أبسط تعريف له : أنّ يؤخذ من الكلمة المنطوقة المستعملة لفظ غير منطوق على وزن الكلمة المنطوقة ثم يُعمل في هذا اللفظ ما يقتضيه القياس من إعلال وإبدال وإدغام وهذا المفهوم سُمّي عند القدماء بالتصريف^(٧). وفيما بعد سُمّي بمسائل التمرين والرياضة^(٨).

وإذ يتضح مفهوم الافتراض الصرفي من هذه الإشارة يتوجب علينا أنّ نذكر أنّ المذاهب إزاء المفترضات المتخيلة ثلاثة ((أولها مذهب من لم يجوز ذلك ويرى أنّها على سبيل فيما لو جاء فكيف يكون حكمه والثاني من لم يجوز على حال والثالث مذهب من فرّق بين ما اطرد في كلام العرب وتكلّمت

بمثله فجوّزه وبين ما لم يطرد مثله فلم يجوّزه))^(٩).

وأرى أنّ الافتراض حاضر ليس في مسائل التمرين والرياضة فحسب، بل في نشوء اللغة، وفي اختيار (ف ، ع ، ل) بكونه وزناً هو افتراض ، بغض النظر عن تأويلات الاختيار لهذه الأحرف. وسيتبين أنّ الافتراض الصرفي ليس بدعة معتمدة على العشوائية.

ولعلّ من المفروض أنّ يكون علم الصرف في نظرة أولية الاجتهاد فيه قليل ؛ لأنّه يبحث في صيغ الأبنية وطرائق اشتقاقها والقياس على ما يقاس منها، وكلّ ذلك فيما هو وارد عن العرب ومستعمل بالفعل ، فلا يحتاج الأمر إلى أكثر من وصف القواعد التي حددتها اللغة للاستعمال ، لكنّ ما يستوقف البحث أنّ يصرّح علماء الصرف أنفسهم أنّ هذا العلم فيه من العوص ما يجعله صعباً وغامضاً فكثيراً ما ينزلق وارده في مهاوي الخطأ والوهم والتخليط^(١٠).

وأحسب أنّ الصعوبة تكمن في منهجهم وأسس وضعهم للقواعد الصرفية، وليس في المادة نفسها. وبعض ذلك يعود إلى شمولية المنهج فربط الجزئيات ببعضها وإنّ كان من محاسن المنهج الصرفي ، إلاّ أنّه كثيراً ما كان سبباً في تعقيد يسهل أدراكه، فمن ذلك مثلاً قولهم: ((جمع (أداة) و(غباوة) و(شقاوة) على (أداوى) و(غباوى) و(شقاوى) وليست الواو في الجمع هي واو المفرد بل هي بدل من الهمزة التي هي بدل من الف (أداة) و(غباوة) و(شقاوة) ؛ لأنّ المتكلم لما أراد أنّ تظهر واو المفرد في الجمع أبدل الهمزة التي جاءت في الجمع ياء، فصارت (ادائي) فجرى عليها مايجري

^(٧) ينظر علم النفس المعرفي وتطبيقاته ٢٠٢ .

^(٨) ينظر الكتاب ٢٤٢/٤ .

^(٩) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٤ .

^(١٠) تقويم المنهج الصرفي ١٠٤ .

^(١١) ينظر المنصف ٣٢ - ٣٤ والممتع في التصريف

على (خطايا) من التغيير والقلب حتى صارت (ادوى)^(١١))).

وقد خاض القدماء في مسائل أطلقوا عليها مسائل التمرين والرياضة، وهي مسائل متخيلة مصطنعة، بعضها لا يمكن تصوّر وجوده في اللغة كقولهم: ((لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات))^(١٢). وبعضها الآخر من العسر على الناطق أن ينطق به؛ ولذا فإن سرد مثل هذه الألفاظ وتقليب وجوها المفترضة، هو مضيعة للوقت فضلاً عما فيها من التنفير والتعسير عند بعضهم، وقد تكون هذه الافتراضات موضع سخرية واستهجان، فقد أورد السيوطي: - ((قال حمزة بن الحسين الاصبهاني في كتاب الموازنة: كان الزجاج يزعم أن كلّ لفظتين اتفقتا ببعض الحروف وإن نقصت حروف أحدهما عن الأخرى فإن إحداهما مشتقة من الأخرى فنقول (الرحل) من الرحيل، و(الثور) إنما سُمّي ثوراً؛ لأنه يثير الأرض. والثوب إنما سُمّي ثوبا؛ لأنه ثاب لباساً بعد أن كان غزلاً حسيبه الله؛ وكذا قال))^(١٣).

ويمكن الرّد على المانعين وجود مثل هذه الافتراضات أو التخيلات بحجة أنه (لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنى كضرب ونحوه)^(١٤). إن هذه الافتراضات تؤدي مهاماً تعليمية مقصودة فيكون همّ العالم والمتعلم الحصول على حاجته من اللغة، وربما يكون هذا الأمر سلبياً في نظر المانعين، لكنّه أمر واقع في (قرآن النحو). ولعمري أنّ هذه المسألة تعمل على إثارة الفكر نحو بعض العبارات التي تؤكد على تصميم وتخطيط سابق يظهر المقدرة العقلية، وإن لم يتزود الاستعمال بهذه الافتراضات وبقيت

رهينة الفكر والنطق... منها عبارة ((لو تخيلنا)) و ((لو بنيت كذا لكان كذا))^(١٥) . و ((لو افترضنا)) . و ((هذا تمثيل ولم يتكلم به))^(١٦)

وتجدر الإشارة إلى أن الافتراضات تتجاوز بالصرف صفة (الزمانية) وتكسبه صفة (التجدد)، فبحث ما يمكن أن يطرأ على الصرف هو إجراء وقائي يلجأ إليه الصرفيون؛ لاحتواء تغيرات صرفية محتملة في المستقبل، ربما هددت ببيان الصرف بنماذج من اللغة تبدو عصبية على الخضوع إلى قوانين الصرف، فتثير الخلافات بين اللغويين، وقد تتخذ وسيلة لمهاجمة الصرف وقوانينه والصرفيين ومناهجهم البحثية فباب التمارين غير العملية وشعاره ((ابن لي كذا مثل كذا)) وهو افتراض غير الممكن أبان عن غرضه ابن يعيش قائلاً إن:

((الغرض منه رياضة النفس وامتحان فهم الطالب وتقوية مُنته على القياس))^(١٧). فتسمية النحاة هذا الضرب من التنبؤ بالتمارين غير العملية هو إدراك موفق منهم بأنّه من المستحيل غالباً ويتوقف البحث عن الخوض فيه؛ لأن الغرض استجلاء البحث في تنبؤ نحاة العربية بالممكن حدوده وبحث الممكن لا يشكل قاعدة، بل يقترح قاعدة يمكن أن تُقرّ إذا حدث ذلك الممكن. ومن هنا نجد أنّ هذا البحث ضرورة علمية عملية؛ لأنه يُشكّل استباقاً علمياً منهجياً مبنياً على افتراض الممكن من الكائن حتى إذا ما وقع وحدث كان الحلّ الصرفي موجوداً فيكون التطور طبيعياً غير مُربك للدرس الصرفي، بل هو دليل على درجة من النضوج، لأنّ التكهن بأحداث لم تقع بعد هو ((نتيجة لازمة لتفسير الأحداث الواقعة بالفعل بل

^(١٥) ينظر الخصائص ٢ / ٤٨٧ و الممتع ٢ / ٧٣١ -

٧٣٢

^(١٦) الكتاب ١ / ٨٣ .

^(١٧) شرح الملوكي في التصريف ٥٠٣ .

^(١١) تقويم المنهج الصرفي ١٠٩ .

^(١٢) المنصف ٦٤٥ .

^(١٣) المزهر ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

^(١٤) شرح الشافية ٣ / ٢٩٥ .

هو مقياس إثبات صحة ذلك (التفسير))^(١٨). وقد استشعر سيبويه هذا الأمر فقال: ((وليس لك أن تُعَيِّر البناء في مثل "ضُرِب" و"ضُورِب" وتقول إنَّ مثل هذا ليس في الأسماء لأنَّك قد تُسمِّي بما ليس في الأسماء))^(١٩) فهذا التحوُّل في التسمية من الفعلية إلى الاسمية جاء في البدء مبنياً على افتراض الممكن من الكائن، فكان استباقاً لما وقع، فثمة دواعٍ لبحث الممكن افتراضه منها ((أنَّ أيَّ نظرية علمية تتجاوز في بنيتها المنهجية وصف الواقع إلى توقُّع ما لم يقع وذلك بتوليد الاحتمالات الممكنة وغير الممكنة وفق قوانينها العلمية ... لئلا يُصبح الواقع كالعربة أمام الحصان فيصبح المعيار مُتغيِّراً تابعاً للتطور وبهذا لا يسمى معياراً علمياً))^(٢٠).

وهنا ينبغي التأكيد على مسألة، هي أنَّه لا يشترط في الافتراض أو توقُّعه أن يكون صواباً عندما يتوقع حدوثه، فقد لا يؤيد الواقع فيما بعد افتراض، ولهذا يُؤخَذ على أنَّه احتمال للصواب، ولكنه لا يُردُّ إلاً بدليل.

إنَّ مثل هذه العبارات صدرت من عقليات علمية حصينة ورسينة، مثل سيبويه وابن جني وأبي حيان ولا يمكن لنا إلاً أن ننتبين حقيقة هذه الظاهرة، إذ مردها يمكن أن يكون :-

١- غريزيًا:- الافتراض شيء غريزي إذا تعامل مع القبلية، فالتخزين الافتراضي هو تخزين انتقائي وليس تخزيناً عشوائياً. بدليل إمكانية المقايسة عالية عند الظهور، فهذا الجديد يتفاعل مع ما هو موجود، فيخرج لنا جديداً من الأفكار أو المفاهيم يتم إيصاله إلى المتلقي بواسطة النطق. والاهتمام بالمحافظة على الطابع الافتراضي

موجود عند سيبويه بدليل قوله ((تمثيل ولم يُتكلَّم به)).

وقد وردت هذه العبارة في الجزء الأول (٨٠) مرة وفي الجزء الثاني (١٠) مرات وفي الجزء الثالث (٢٨) مرة^(٢١). وهذا الكم من المفهوم الذي لم يُتكلَّم به لا تجد تفسيراً أمامه إلاً بالقول إنَّ هذا الإبداع اللغوي يبدأ جينياً في ذهن اللغوي ثم يُولد ليظهر هذه الغريزة الإبداعية.

٢- نفسياً:-

يمكن القول إنَّ ثمة معادلة صعبة بين الصورة الذهنية والواقع يسعى اللغوي إلى تحقيقها، فهو من جهة يريد أن يحقق ذاتيته، فيعطي الأولوية لما يعتمل في ذهنه من صور مباحة للواقع، ولكنه من جهة أخرى لا يرغب في أن يرتمي في أحضان الاغتراب، فيضحى معزولاً عن الواقع الاجتماعي المحيط به، فبينما يجد اللغوي نفسه مشدوداً إلى الواقع الذي يرغب في تحقيق التوافق معه فقد يجد نفسه مشدوداً قبل هذا إلى أخيلته الذهنية غير الواقعية، ولكي ينجح في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بين الصورة الذهنية والواقع فإنَّ عليه أن يحقق التوازن بأن يعثر على نقطة الالتقاء بين الخيال والواقع بحيث يتسنى له أن يبدع فناً جديداً^(٢٢)

ويتراى لي أن مسائل التمارين الافتراضية، هي مسألة نفسية؛ إذ يجد اللغوي نفسه بين تيارين متضادين يجذبانه، التيار الأول هو تقليد الآخرين ومراعاة الأصول فيما سبق أن توصل إليه غيره من المتقدمين. أما التيار الثاني الذي يعمل على جذب اللغوي، فهو تيار الابتكار حين يجد نفسه أمام رغبة مُلحة في التنصل من تلك القواعد المرعية لتشكيل خط جديد يترك عليه أثره الشخصي، فيكون نسيجا وحده؛ لأنه

^(١٨) المنوال النحوي العربي ١٣١ نقلا عن رؤى

لسانية في نظرية النحو العربي ٧٨.

^(١٩) الكتاب ٣/ ١٩٨ - ١٩٩.

^(٢٠) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ٨٣.

^(٢١) ينظر مفهوم الجملة عند سيبويه ٢٥٢.

^(٢٢) ينظر سيكولوجية الإبداع في الفن والأدب ٩١ -

يتلقى من الآخرين ثم يتدرب على هذا الأخذ، فيقدم لنا جديداً وُلد نتيجة تلاقي الخبرات، فهو يلبس اللغة أثواباً جديدة، وذلك بإدخاله عناصر تجديدية فيها بفضل ((ما يتمتع به من قدرة على إقامة علاقات لغوية جديدة من ذات لبنات اللغة الموجودة بالفعل، فهو يشبه المهندس المعماري الذي يصمم لتشييد عمائر جديدة مبتكرة ولكن باستخدام نفس الخامات التي استخدمت في تشييد العمائر التي سبق أن شُيّدت))^(٢٣).

٣- منطقياً وفلسفياً - لا يكاد يخلو حكم نحوي أو صرفي من دون تعليل، قد يطول أو يقصر على حسب تمكن اللغوي من اللغة والجدل، مع إظهار لبراعته في الفلسفة والمنطق^(٢٤). فإذا كانت العلة حاضرة، فالفرضية حاضرة أيضاً ففي باب مجاري أو آخر الكلم في العربية يقول سيبويه: ((وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنه ليس في الأسماء جزم لأنّ المجرور داخل في المضاف معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال))^(٢٥) فبإدراك الافتراض تتضح من أول تأليف صرفي نحوي وهو كتاب سيبويه، إذ ينفي وجود الجزم في الأسماء والجر في الأفعال فالتشبيه ههنا ذهني؛ لأنّ نفي شيء ما يترتب عليه وجود ثبات يرفضه هذا النفي، فسيبويه افترض شيئاً ثم نفي وجوده. فالخيال أن لا علاقة واضحة أو مباشرة بين الجزم والجرّ، لكنّ المراد بناء ما بعده عليه بتخصيص كلّ واحد بحال. يقول الجرمي ((أنا مُدّ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه))^(٢٦). فقرآن النحو ألمح إلى وجود مثل هذه الافتراضات فإن كان في الكتاب فتوى للفقه فلم لا يكون فيه فتوى للافتراض وانظر لقوله: ((اعلم أنّ

التضعيف يتقل على ألسنتهم وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون في موضع واحد ألا ترى أنّهم لم يحيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ((ضرب)) ولم يجيء ((فعل)) ولا ((فعل)) إلا قليلاً))^(٢٧).

ويتأتى صريح قول سيبويه بعدم وجود أمثال هذه الألفاظ كراهية الاستتقال كونها واقعا استعمالياً، لكن هذا لا يمنع من الإتيان بها تدريجياً لغوياً بدليل قوله: ((إلا قليلاً)). فالصرفيون أخذوا هذا القليل في قالب افتراضي ونسجوا منه نسجاً أضحى لهم تفرداً، يظهرون من خلاله براعة وذكاء فضلاً عن دقة ملاحظة وهذا لعمرى يمثل نضجاً فكرياً وفتحاً عقلياً أبدعوا فيه أيما إبداع.

يقول أبو حيان الأندلسي ((وإذا بنيت من الهمزة مثل "أترجة" قلت (أ أ أ أ أ) فتبدل من الهمزتين أوأ فتقول: أو أو أة فلو سهلت الثانية المحققة نقلت حركتها إلى الواو فقلت: أو واة أو الثالثة المحققة قلت: (أو أو) أو كليهما قلت: أووة))^(٢٨)

وتتجلى عبقرية الصرفيين في هذه المسألة في أنّ الهمزتين ((إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُد من بدل الأخرى ولا تخفف؛ لأنّهما كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف))^(٢٩).

فقد جاء أبو حيان بكلمة فيها خمس همزات مع وصف لطريقة نطقها فلم يكتب بكلمة فيها همزتان، بل زاد كيما يفصح عن هذه المقدرّة العقلية. لقد تحوّل فهم اللغة وعلومها في أذهان المتأثرين بالفلسفة والمنطق من نشاط صوتي إنساني، يخضع لجملة مؤثرات بيئية ونفسية واجتماعية إلى أن يكون نشاطاً عقلياً، يضبطه العقل المنطقي الفردي، فهذا أبو علي الفارسي يقول:)

^(٢٣) سيكولوجية الإبداع في الفن والأدب ١٨٥.

^(٢٤) ينظر المدارس النحوية ١١٧.

^(٢٥) الكتاب ١/ ١٤.

^(٢٦) مجالس العلماء ٢٥١.

^(٢٧) الكتاب ٤/ ٤١٧.

^(٢٨) ارتشاف الضرب ١٣٢/١.

^(٢٩) الكتاب ٣/ ٥٥٢.

أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس))^(٣٠) وبلغت هذه المقدرة عنده مبلغاً أن لا فرق فيه بين المستعمل والمرتل حتى أن ابن جنبي سأله: ((أترتل اللغة ارتجالاً؟)) فيرد: ((نعم. لأن هذا الإلحاق لما اطراد صار كاطراد رفع الفاعل))^(٣١). فالمسألة حتمية عنده كما أن الفاعل ملازم للفعل. وذهب ابن جنبي هذا المذهب متأثراً بأستاذه فرأى أن كل ما يمكن أن يكون من الألفاظ على أمثال كلمات مطردة في السماع ولو كانت من أجل التمرين والرياضة فهي من لغة العرب. وهذا يعني إمكان القياس على الأبنية المستعملة المطردة وتوليد ألفاظ جديدة فقال: ((ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها، أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال (صمحمح) من الضرب: (ضربرب) ومن القتل قولهم: (قتلتل) ومن الأكل (أكلكل) ونحو ذلك فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون لم تجد بدأ من أن تقول بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف))^(٣٢).

وإذا اعترض معترض على هذا النص أقول إنّه مسبوق بغيره على شاكلته في الكتاب ((فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعة لم تُسكن الأولى فتدغم وذلك قولك: قَرَدَدٌ لَأَنَّكَ أردت أن تلحقه بجعفر وسهلب))^(٣٣). والإشارة جلية ههنا أن هذه الافتراضات كانت متداولة فكراً وقولاً إلا أن جوازها في الكلام مردود.

ويمكن القول إن هذه الأمثلة تعد من باب الخروج عن الظير أصالة أو زيادة نحو ((غزويت)) على وزن ((فعليت))

^(٣٠) الخصائص ٨٨/٢ .

^(٣١) المنصف ٧١ .

^(٣٢) الخصائص ١ / ٣٦٠ .

^(٣٣) الكتاب ٤ / ٤٢٤ .

فهو غير موجود في الكلام وزناً، ومنه ((عفريت))^(٣٤) يقول سيبويه: ((وسألت الخليل عن (فَعَلَل) من (جنت) فقال: جيأئ))^(٣٥). مصادر الافتراض في الدرس الصرفي:-

تباينت عبقرية اللغويين في اتقان الافتراضات وقدرتهم على الانتقاء من موضوعات الصرف التي يمكن الاستدلال بها على مصاديق الافتراض، فيكون نصيب المانعين من الرد هذه الموضوعات وهو حسبهم.

أولاً :- الإعلال. وقد عرّفه بأنه: تغيير حروف العلة للتخفيف^(٣٦) ويدخل الافتراض ههنا عبر تصور الأصول قبل الإعلال مثلاً تفسيرهم قلب الواو والياء في (سمارو) و(قضاي) إلى همزة^(٣٧)، على أنها قلبت أولاً ألفاً في اللفظين، فصارتا (سماا) و(قضaaa)، وهذا ما يتعذر نطقه، فقلبت الألف الثانية فيها واواً في الأولى وياءً في الثانية وللمحدثين تفسير يقوم على صعوبة الوقوف على المقطع المفتوح فأبدلت الواو والياء همزة^(٣٨).

إنّ الإعلال أرقى ما توصل إليه الفكر اللغوي العربي إلا أن اللغويين جعلوه حقيقة دراسية ولم يقبلوه حقيقة لغوية^(٣٩).

ومن ذلك قولهم في: ((فاعل، من جنت (جايء))، أبدلت الياء؛ لأن ما قبلها مكسور فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خفت))^(٤٠). فاسم الفاعل من جاء هو (جائيء) ويتحول (جائي)

^(٣٤) ينظر تقويم المنهج الصرفي ٧٠ .

^(٣٥) الكتاب ٣ / ٥٥٢ .

^(٣٦) ينظر شرح الرضي ٣ / ٦٦ وشرح المفصل ١٠

٥٤ /

^(٣٧) ينظر الكتاب ٤ / ٢٣٧ .

^(٣٨) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٦ - ١٧٧

^(٣٩) ينظر تقويم المنهج الصرفي ٨٦ .

^(٤٠) الكتاب ٣ / ٥٥٢ .

بوزن (فالع) ثم (جاء) بوزن (فالع) (٤١) أو ليس هذا رُقياً لفكر اللغة في أذهان صرفيها فهذه افتراضات لم نسمع أنّ أحدهم قال بهذه السلسلة الإجرائية نطاقاً، حتى يخرج لنا من فمه بعد هذه التحولات، اسم فاعل وليس أدلّ على وجود الافتراض، إلا هذه الأمثلة في جريانها على السنة محلّيتها لا ناطقياً المتكلمين بها استعمالاً.

ثانياً : الإبدال .

وقد نبّه عليه اللغويون القدامى وأثر ذلك واضح في مظانهم اللغوية، إذ جعلها بعضهم اثني عشر حرفاً، وعدّها آخرون تسعة أحرف تلك التي يقع فيها الإبدال وقد جمعت في عبارة ((هدأت موطياً)). وعرفوه أنّه وضع حرف مكان حرف آخر أو أبدال حرف بأخر (٤٢).

وقد علّل سيبويه ومن تبعه من اللغويين القدامى هذه الظاهرة في وقوعها في بعض الأفعال التي أبدال مكان اللام فيها حرف الياء على غير قياس وهذه الأفعال ((تسررت)) وتظننت وتقصصت وأملت فصارت ((تسربت وتظنيت وتقصيت وتقصيت وأملت قائلاً :

((هذا بابٌ ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف وليس بمطرّد)) (٤٣) وهذا النوع من الإبدال ليس مدار البحث بوصفه واقعاً متكلماً به غايته التخفيف، فهناك أصل قد أبدال بآخر- فإنّ شئت جئت بما أبدلت -إنما روم القصد ههنا إلى ضرب آخر من الأبدال فيه افتراضٌ لوجود مُعَدَم استعمالاً. ومثل ذلك لفظنا (أرانيها)و (الثعالي) في قول الشاعر: (٤٤)

لها اِشَارِيرُ من لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ من الثعالي
ووخز من ارانيها
(إنّ الشاعر لَمَّا اضطر الى الياء أبدالها
مكان الباء)) (٤٥)

هذا قول صاحب الكتاب. وقال بعضهم إنّه من باب الضرورة قد يكون أو من باب التناسب والمشاكله أو من باب صنع الرواة وأرى أنّه من باب التلون اللفظي الشاذ المعتمد على الافتراض؛ لعدم وجوده أصلاً، فلم يسمع في (ثعالب - ثعالي*) ولا في (أرانب - أراني)، ألا أنّه ورد ههنا، بدليل اقتصار اللغويين أنفسهم على هذين الجمعين ولم يرد غيرهما في الشعر (٤٦) ولعلّ سيبويه ومن تبعه لم يلزم نفسه بقسرية القاعدة المستنبطة من خلال إستقراء كلام العرب فقال : ((وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار أن لا يحذف يحذف في الفواصل والقوافي)) (٤٧) فتحت هذه الذريعة القافية خرجت لنا هذه الافتراضات، فإنّ سوغنا لورود هذا في القافية فكيف نعلل لورودها ضمن أحشاء البيت (فالثعالي) ليست بفاصلة ولا قافية؟؟ ولم يُقبل الفرض في بعض هذه المسائل ولا يُقبل في غيرها.؟

إن للشعر بحوراً وتفعيلاتٍ وقوافي لا بدّ من أن يخضع الشاعر لسلطانها، وهي مسألة تفرض عليه أحياناً أن لا يذعن لسلطان الأصول النحوية والصرفية. ومهما كانت الوجوه المُحاولة لا بدّ من أن يحصل الخروج عما هو مألوف ليقع في إطار الافتراض .

ومن مصاديق الافتراض في الإبدال ما جاء في صيغة (افتعل) في إبدال الطاء من التاء إذا كانت بعد الضاد نحو (اضطهد) و(اضطرب) وكذلك إذا

(٤١) ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٢ و ٣ / ٤٦٥ والخصائص

٦٩ / ٢ وشرح الرضي ١ / ٢٣ .

(٤٢) ينظر أوضح المسالك ٣ / ٣١٢ ومختصر الصرف

١٠٥ - ١٠٦ .

(٤٣) الكتاب ٤ / ٤٢٤ .

(٤٤) ينظر الكتاب ٢ / ٢٧٣ .

(٤٥) الكتاب ٢ / ٢٧٣ .

* المراد بها المفرد لا الجمع.

(٤٦) ينظر ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٣١٧ .

(٤٧) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

جاءت بعد الصاد في مثل (اصطبر) (٤٨)

((أبدلت التاء بصوت يشاركها في المخرج وكان المحتمل أن يكون الدال مثلاً لأنه من مخرجها لكنه لم يقبل لأنَّ المبدل يجب أن يشارك ما قبله في الصفة ولما كانت الصاد مطبقة جيء بالطاء بدل التاء وتحقق بذلك الإنسجام الصوتي في السياق الداخلي للصيغة الانفرادية)) (٤٩). فتحقيق هذا الإنسجام الصوتي، إنما هو ضرب من التخيل لقبلية النطق عند الأعرابي في ظني .

ثالثاً: معرفة الأصلي والزائد. إنَّ حصر أبنية الأسماء والأفعال وهو مساحة واسعة من الصرف، الغرض الأول منه معرفة الأدلة التي يمتاز بها الأصلي من الزائد؛ لكننا نجد أنَّ هذه المعرفة خاضعة لوجهات النظر الشخصية أكثر من خضوعها لقوانين ثابتة ومحددة . وربما يكون سبب ذلك عائداً إلى غياب الأثر التاريخي الذي يمكن أن يعتمده الصرفيون في تحديد أصول الكلمات ومسيرتها الطويلة عبر الزمن، قبل أن تصل إليهم على صورتها الأخيرة المعهودة في زمنهم (٥٠). ولهذا فهم لم يجدوا سبيلاً غير الاحتمالات وفرض الفرضيات يقول رضي الدين:- ((إنما كان (الندد) أفنعلاً لان (الندد) و(يلندد) بمعنى (اللد) وهنَّ مشتقات من (اللد) وهو شدة الخصومة ولولا ذلك لقلنا: إنَّ فيه ثلاثة أحرف غالبية زيادتها في مواضعها: الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول والنون الثالثة الساكنة والتضعيف، فلنا أنَّ نحكم بزيادة اثنين منها: إمَّا الهمزة والنون، فهو من (لدد) وإمَّا النون وأحد الدالين فهو من (اللد) وإمَّا الهمزة وأحدى الدالين فهو من (لند) لكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق

(الواضح)) (٥١). ولا يمكن أن يُغضَّ النظر عن دخول الافتراضات في التصغير والتكسير، فقد اشتهرت عند الصرفيين عبارة أنَّ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فقالوا: إنَّ أصل (دينار) و(قيراط) هو (دِنَار) و(قِرَاط) بدليل جمعها على (دنانير) و(قراريط) ويُقال في تصغيرهما: (دُنِينِر) و(قُرِيرِيط) بارجاع ثانيهما، وهو الياء إلى أصله النون في (دينار) و(الراء) في (قيراط) (٥٢). وأمثال هذا إنَّ كان فيها ضرب افتراضي، فقد يلح فيها واقع صوتي وهو ما ذهب إليه عبد الصبور شاهين إذ يرى أن هناك علاقات صوتية بين هذه الأبنية تؤكد هذه الافتراضات، وإنَّ لم يُنطق بها مما حدا به إلى أن يصنفها في مجموعات متجانسة صوتياً (٥٣).

إنَّ النصوص السابقة تمَّ رصدها في كتاب سيبويه فإذا ما أمَلْنَا النظر جهة المبرِّد ذلك العالم الذي وقف بعلمه وبراعته، ليصل إلى مصاف سيبويه، فاعتمد الفلسفة والمنطق، فقد تطرَّق إلى مثل هذه المسائل – أي مسائل التمرين في كتابه (المقتضب) ضمن أبواب صرفية شتى، وقد اختلفت طريقتُهُ في التقديم لهذه المسائل ففي باب ((معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعتبر بها في أصلها وزواندها)).

قال المبرِّد: (إذا قيل لك ابن من (ضَرَبَ) مثل (جعفر) فقد قال لك: زد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً فحَقَّ هذا أنَّ تكرر اللام، فتقول: (ضَرَبَ) فاعلم . فيكون على وزن (جعفر) وتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما وكررت اللام حتى لحق بوزن (فَعَّل) ألا ترى أنك تقول إذا قيل لك: ابن من (ضَرَبَ) مثل (قَطَعَ) قلت (ضَرَبَ)

(٥١) شرح الشافية ٢/٣٣٥ .

(٥٢) ينظر الكتاب ٤/٢٣٩ وشرح الشافية ١/٢١١ –

٢١٣ وهمع الهوامع ٣/٢٨٤ .

(٥٣) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ١٣٤ .

(٤٨) الكتاب ٤ / ٢٣٩ .

(٤٩) الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية ٢١٩ .

(٥٠) ينظر تقويم المنهج الصرفي ٦٨ .

فأعلم ؛ لأنه إنما قال لك : كرّر العين ؛ فإنما زودت على العين عيناً مثلها . ولو قال لك : ابن لي من (ضرب) مثل (صمّح) لقلت : (ضرب) ؛ لأنه إنما قال لك : كرّر العين واللام فأجبتّه على شرطه ولو قال لك : ابن لي من (ضرب) مثل (جدول) قلت : (ضرب) ؛ لأنه لم يقل لك : ألحقه بجعفر إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة فزدت له واواً بحذاء الراء^(٥٤) ولو نظرنا إلى هذه النصوص وإلى هذه المسائل التي جاء بها المبرّد، لوجدنا أنه قد افترض وجود ما يأتي :-

- ١- شخص مخاطب (سائل) يسأل عن مسألة معينة
- ٢- شخص مخاطب يُسأل عن تلك المسألة .
- ٣- مسألة بحاجة إلى إيضاح .

ففي النص الأول يقدّمه بقوله : ((فإذا قيل لك)) فكأنه يفترض شخصاً مخاطباً أمامه ويحاول أن يعلمه كيفية الإجابة عن تساؤل ما، إذا واجهه ويعلمه خطوات الإجابة، ويفترض ها هنا وجود شخص سائل دلّ عليه الفعل (قيل)، وهذا السائل قد تساءل عن كيفية بناء صيغة من الفعل (ضرب) على وزن (جعفر) ف(جعفر) لفظ منطوق مستعمل عند العرب والفعل (ضرب) على وزن (فعل) لفظ منطوق مستعمل عند العرب أيضاً، ولكن ما سيطراً على هذا اللفظ (ضرب) ليس بالضرورة أن يكون مستعملاً عند العرب، ولكن المبرّد أراد من هذا أن يبيّن أنه مادام يوجد أصل فيمكن أن نقيس عليه. ثم يوضح المبرّد كيفية التعامل مع هذه المسألة بعد افتراض وجود مخاطب ومخاطب ومسألة فيقول : ((فقد قال لك)) . وما دام المبرّد قد افترض وجود هذه الأشياء الثلاثة فقد افترض أيضاً المطلوب من المسألة فالمخاطب لم يقل مباشرة : ((زد

علي هذه)). وأتما يوضّح المبرّد المقصود من المسألة، ويعلم المخاطب كيفية التعامل معها ويشرح طريقة الإجابة عن هذا التساؤل والخطوات التي يسلكها المخاطب. ونراه بعد انتهاء النصوص يختمها بقوله : فاعلم . أي : اعلم كيفية التعامل مع هذه المسألة وتعلم الإجابة عنها.

وبعد أن تحدث المبرّد عن كيفية التعامل مع مثل هذه المسائل في هذا الباب قال : ((فهذا يجري في الزوائد والأصول على ما وصفت لك وإنما ذكرنا هذا الباب توطئة لما بعده))^(٥٥) أي : إنه وضّح بأن مثل هذه المسائل قد تأتي في أصول الكلمات وفي زوائدها وأعطى أمثلة لكل منها، وقد جعل هذا الباب مدخلاً لما سيأتي بعده من الأبواب ؛ لأنّ هذا الباب هو الباب الأول الذي ذكر فيه مثل هذه المسائل وهو باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب .

ولو انتقلنا إلى مسألة أخرى، نراه يتخذ منحى آخر، ففي قوله: ((ولو بنيت مثل (جعفر) من (قلت) و(بعت) لقلت : (مَوْل) و(تبيّع) ، فان قال قائل : هذا ممّا تلزمه العلة؛ لأنه على مثال (دحرج) ، قيل له: يمتنع هذا من العلة لشينئين:

أحدهما : الإلحاق بدحرج لأنّ الملحق بالأصلي يقع على مثاله والعلة الأخرى : أنّ الباء والواو لا تقع واحدة منهما أصلاً في نوات الأربعة، إلا فيما كان مضاعفاً مثل : الوحوحة والوعوعة وما كان مثله، فهذا امتنعنا من العلة في هذا البناء ونبين هذا في موضعه بعد مقدماته ان شاء الله^(٥٦).

وهنا نجد افتراضاً آخر من افتراضات المبرّد، وإن كانت طريقة تقديم الافتراض تختلف عن سابقتها، فقد

^(٥٥)المقتضب ١/ ٧٠ .

^(٥٦)المقتضب ١/ ١٠٩ .

^(٥٤)المقتضب ١/ ٦٩-٧٠ .

استعمل هنا الأداة (لو)، وأيضاً يقدم تساؤلاً معيناً ويضع له إجابة وبيّن الأسباب ويعطي تعليلات لإجابته.

وقد يلجأ في افتراضاته إلى الفخر والمباهاة بمعرفة أصول الأبنية إذ قال: ((إذا بنيت (أفعول) من (قلت) فإنّ النحويين يقولون: أَقْوَلُ فتجتمع ثلاث واوات ولم تكن واحدة منهن طرفاً ينتقل عليها الإعراب إلا أبا الحسن الإخفش فإنه كان يقول في هذا المثال (أَقْوِلُ) يقلب آخرهن ياءً ويدغم فيها التي قبلها وعلته في ذلك اجتماع الواوات ويقول إنما تجري الأبنية على الأصول وليس في الأصول ما هو هكذا))^(٥٧)

وثمة ملحظ ينبغي التوقف عنده، كدليل على أنّ الافتراضات إنما جيء بها لغاية تعليمية أنك تلاحظ كثرة استعمال المبرّد ل(اعلم)^(٥٨).

وهذا ابن جني يتخذ من الافتراضات مجالاً للتأصيل، لكن بأسلوب استبعادي لما لا يصمد من هذه الافتراضات، فمثلاً ما افترضه ابن جني في كلّ من الميم والنون في (مَنْجُون) فهما عنده أصل، ولكنه لم ينته إلى هذه النتيجة إلا بعد أن استبعد احتمالات الزيادة، قال: ((ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأننا لا نعلم في الكلام: (مفعولاً) ولا يجوز أن تكون الميم والنون جميعاً زاندين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ (الجن) ولا يجوز أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد تثبت في الجمع في قولهم: (مناجين) وإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة، ولا النون وحدها زائدة ولا أن تكون كلتاهما زاندين لم يبق إلا أن تكونا أصليين وتجعل النون لأمّ مكررة وتكون الكلمة مثل (حندقوق) ملحقة بعضرفوط))^(٥٩). فهذا أسلوب علمي عقلي قام على وضع مجموعة من

الافتراضات من أجل تأصيل على سبيل التجريب^(٦٠).

وانظر إلى إشارة ابن جني إلى عدم استنكار تلك الأمثلة بقوله: ((قال أبو عثمان: وإذا بنيت (فَعُول) من (البيع) قلت (بَيْع) أيضاً والأصل (بَيْوع)، فقلبت الواو ياءً للباء الساكنة التي قبلها وهي من (قُلْتُ): (قَوْل) يستوي لفظها ولفظ (فَوَعَل) من البَيْع والقَوْل. قال أبو الفتح: قد تقدم قولنا في اتفاق الألفاظ واختلاف الأمثلة المحاولة وسيأتيك أشباه هذا في باقي الكتاب، فإذا ورد فلا تستنكر فإنه من كلام العرب))^(٦١)

وأمثلة هذا كثير^(٦٢) وأقول إنّ مَنْ يستنكر عليه أن يرجع البصر مرتين. فالمسألة لم تكن ترفاً علمياً بقدر ما كانت ضرورة منهجية علمية يلحّ عليها المستوى المتميز الذي حقّقه البحث الصرفي في العربية في توقع احتمالات الممكن.

نتائج البحث:

للبحث نتائج أجملها بـ:

١ - شكّل الافتراض ظاهرة في الدرس اللغوي، فهو وإنّ جاء خارجاً عن المؤلف من ناحية غرابية اللفظ أو ثقل النطق أو تفرّد الوجود مثل (الأراني) إلا أنه لا يخرج عن الأطر والأقيسة الموضوعية سلفاً لغيره من باب النظر كون العرب نطقوا بها ففاسوا على ما نطقوا به فهو من باب عدم الخروج عن هذه المقايسة.

٢- قد يفيد الافتراض اللغة أنماطاً جديدة من باب التوسع الاستعمالي فضلاً عن أنه بيّن المقدرة الجدلية، وتمكن اللغوي من علوم المنطق والفلسفة، ولا سيّما أنّ فلسفة القياس ومنطقته في الدراسات اللغوية خضعت للأفراد وما حصلوا عليه من ثقافات وعلوم أثرت في

^(٦٠) ينظر تطبيقات في المناهج اللغوية ١٣٩ .

^(٦١) المنصف ٢ / ٢٤ .

^(٦٢) ينظر المنصف ٢ / ٢٥٥ و ٢٥٧ و ١٠٥/٣ .

١٠٦ .

^(٥٧) نفسه ١ / ١٨٧ .

^(٥٨) ينظر المقتضب ١ / ١٤٥ و ١٨٠/١ و ١٩١/١ .

^(٥٩) المنصف ١ / ١٤٦ .

- تطبيقات في المناهج اللغوية - د. اسماعيل احمد عاميرة - ط ١ - ٢٠٠٠م. عمان.
- تقويم المنهج الصرفي - أطروحة دكتوراه تقدم بها رزاق جعفر - بغداد - ٢٠٠٨م.
- الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية - د. مكي درار - اتحاد الكتاب - دمشق - ٢٠٠٧م.
- الخصائص - ابن جني - تحقيق : محمد علي النجار - دار الهدى - ط ٢ - لبنان .
- سيكولوجية الإبداع في الفن والأدب - يوسف ميخائيل اسعد - دار الشؤون - بغداد.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي - د. حسين عباس الرفايعة - ط ١ - دار جرير - ٢٠٠٦م.
- علم النفس المعرفي وتطبيقاته - جون. آر. اندرسون - الهيئة المصرية - القاهرة .
- كتاب سبويه - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - ط ١ - القاهرة - ١٩٨٨م.
- كتاب سبويه - طبعة بولاق - القاهرة.
- مختصر الصرف - عبد الهادي الفضلي - دار القلم - بيروت لبنان .
- المدارس النحوية - د. خديجة الحديثي - مطبعة جامعة بغداد - ط ٢ - ١٩٩٠م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي - فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٩٨٨م.
- المقترض - المبرد - تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة - عالم الكتب - بيروت - ١٩٦٣م.
- الممتع في التصريف - ابن عصفور الأشبيلي - تحقيق : فخر الدين قباوة - ط ٣ - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٧٨م.

مناهجهم الدراسية وإن بدا هذا واضحا لدى المبرّد.

٣- أرى أنه تتقنا الجرأة حتى نعده منهجاً، فلو فتحنا بابه على مصراعيه لوجدنا ما لا تقنى عجائبه في اللغة خصوصاً في الإبدال والإعلال، ومن هنا يمكن القول إنّ المسار الطبيعي للتفكير اللغوي هو أن ينشأ عند اغلب الامم - أولاً في ظلّ التفكير الديني ثم ينزع تدريجياً نحو التفكير الفلسفي إلى أن يخضع في النهاية لمناهج التفكير العلمي الدقيقة الصارمة وإنّ هذا لينطبق تمام الانطباق على التفكير اللغوي عند العرب . فاللغة موجودة والقواعد مؤسسة وما على اللغوي إلا التحليل سواء أكان هذا التحليل نفسياً أم ذهنياً أم غير ذلك.

ومن هنا يمكن القول إنّه يعدّ منجها لكونه معتمداً على إجراءات وطرق واعية في التحليل فحري بنا أن نقول ((المنهج الافتراضي)).

٤- بوجود الافتراضات بوصفها اجراءً وقائياً، يمكن احتواء تغيرات صرفية في المستقبل تتكفل حماية كيان الدرس الصرفي من وجود نماذج من اللغة قد تبدو عسوية على الخوضوع إلى قوانين الصرف بشكل ربما يؤدي إلى هدم هذا الكيان.

ثبّت المظان

- ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الاندلسي - تحقيق : د.مصطفى احمد النمّاس - ط ١ - ١٩٨٤م.
- أنباه الرواة على أنباه النحاة - القفطي - تحقيق : محمد ابو الفضل - القاهرة - ١٩٥٥م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك - ابن هشام - تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد - مطبعة دار الفكر - ط ٦ - ١٩٧٤م.

- من أسرار اللغة - د. ابراهيم انيس - مكتبة الانجلو المصرية - ط ٥ - ١٩٧٥ م.
- مناهج البحث العلمي - عبد اللطيف محمد العبد - بغداد - ٢٠٠٣.
- مناهج التأليف النحوي - د. كريم حسين ناصح - ط ١ - دار صفاء للنشر - عمان - ٢٠٠٧ م.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني - تحقيق: محمد عبد القادر احمد عطا- دار الكتب العلمية - ط ١ - بيروت- ١٩٩٩ م.
- منهج البحث الأدبي - د. علي جواد الطاهر - مطبعة العاني - بغداد.
- المنهج التوليدي والتحويلي - د. رفعت السوداني - دار دجلة - ط ١ - ٢٠٠٩ - بغداد.
- المنهج الصوتي للبنية العربية - د. عبد الصبور شاهين - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٠ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - القاهرة.

